الكبار يزدادون كبراً*

تحفر الأزمات ندوباً في الاقتصاد. بعضها تكون ندوباً غائرة، بحسب تقرير نُشر على مدوّنة صندوق النقد الدولي من إعداد المديرة العامة للصندوق كريستالينا غورغييفا، الاقتصادي في وحدة الإصلاحات الهيكلية – إدارة البحوث فيديريكو دبيث، المساعد في إدارة البحوث رومان دوفال، والمستشار القانوني دانييل شوارتز. فمن الندوب الأقلّ وضوحاً للعيان، هي الناتجة من تصاعُد القوة السوقية للشركات المهيمنة. هذه الشركات، بحسب معدّي التقرير «تخرج من الأزمة أقوى من ذي قبل بينما يتساقط منافسوها الأصغر واحداً تلو آخر.«

في السابق كانت الشركات تتنافس عبر الابتكارات والكفاءة وتحسين الخدمات، من أجل تحقيق الأرباح. استمرارية هذه الأرباح بالمستوى نفسه للسنوات المقبلة ليست مستدامة. «فالشركات التي تحقق أعلى هوامش الربح في سنة ما، لديها فرصة تكاد تصل إلى ٨٥% للحفاظ على هامش ربحها المرتفع في السنة التالية». فشركات التكنولوجيا الكبرى، على سبيل المثال تمكّنت من دحض منافسيها عبر ابتكارات ثورية («نتذكر شركة «إيكيا» التي أحدثت تحوّلاً في طريقة شراء الأثاث، أو شركة «أبّل» كيف غيرت سوق الهواتف المحمولة»)، لكنها أصبحت الآن، وبوتيرة متزايدة «هي المهيمنة في السوق من دون أن تواجه الضغوط التنافسية نفسها من الشركات الطامحة إلى دور المبتكر الثوري». وتبعاً لخبرة معدّي التقرير وأبحاث صندوق النقد الدولي، فإن «القوّة المفرطة في أيدي قلّة من الشركات يمكن أن تكون عبئاً على النمو في المدى المتوسط. فهي تخنق الابتكار وتعوق الاستثمار». إنه عالم الاحتكار. لكنه عالم يأتي في ظل جائحة كورونا التي تمثّل «عاملاً إضافياً ضمن العوامل الأساسية القوية مثل آثار الانتشار الشبكي ووفورات الحجم والنطاق.«

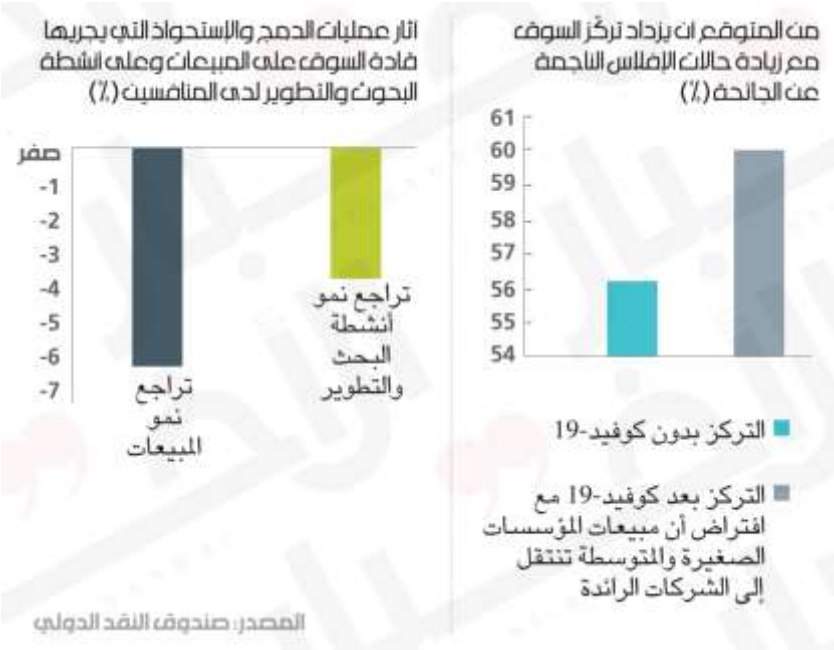

يثير هذا الأمر التساؤلات عن احتمالات تعافي الاقتصاد من أزمة كورونا التي قوّضت قدرة الشركات الواعدة على الانطلاق مجدّداً. بمعنى آخر، أدّت الجائحة إلى «زيادة في القوّة السوقية»، وشهدنا في الفترة الأخيرة «دلائل متنامية في كثير من الصناعات على أن القوّة السوقية أصبحت راسخة الجذور في ظل غياب أيّ منافسين أقوياء للشركات المهيمنة.«

على أي حال، يعتقد معدّو التقرير أن هناك اتجاهاً عاماً نحو تراجُع ديناميكية الأعمال. هناك مؤسسات صناعية تعجز عن الانطلاق خارج سوقها المحلية. وهناك مؤسّسات تجارة تجزئة تضرّرت من أسعار منافس كبير يعمد إلى البيع بأقل من سعر الكلفة مؤقتاً حتى يمنع المشروعات الجديدة من دخول السوق... كل ذلك يُعدّ من وجهة نظر غورغييفا وزملائها، «فرصاً ضائعة في ما يتعلق بالنموّ وخلق الوظائف وزيادة المداخيل»، لا بل أكثر من ذلك، هم يستندون إلى أبحاث معدّة في الصندوق، تشير إلى سيطرة بعض الشركات على الأجور في أسواق العمل فتدفع للعاملين أقلّ مما تبرّره إنتاجيتهم الحديّة.

لكن إلى جانب كورونا، هناك عوامل متعلقة بصفقات الدمج والاستحواذ، ولا سيما التي تنفذها المؤسسات المهيمنة على الأسواق. صحيح أن صفقات الدمج والاستحواذ قد تحقّق وفراً في الكلفة ومنتجات أفضل، لكن لديها سمة تعطيل أو إضعاف الابتكار وترفع مداخيل الشركة مقابل خدماتها. هذا الأمر مثير للقلق، «تشير أبحاثنا إلى أن صفقات الدمج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات المهيمنة تسهم في تراجع ديناميكية الأعمال على مستوى الصناعة بوجه عام. هذا الأمر يبعث على القلق البالغ في عالم يتّسم بانخفاض نمو الإنتاجية.«

إذاً، كيف تجب مواجهة هذه المشكلة؟ في هذا المجال، تقدّم غورغييفا وزملاؤها حلولاً مختلفة منها؛ أن تكون هناك معايير أشمل للرقابة «فعلى سبيل المثال،

طبّقت ألمانيا والنمسا أخيراً حدوداً تقوم على سعر الصفقة، بالإضافة إلى الحدود القائمة على حجم أعمال الكيان المعني». كذلك يجب على السلطات المعنية اللجوء إلى أساليب «أنشط» في تطبيق قواعد الحظر على إساءة استخدام المراكز المهيمنة، كأن تلجأ إلى التحريات السوقية التي أدّت في عام ٢٠١٨ في أستراليا بخصوص صناعة منتجات الألبان، مثلاً، إلى فرض تحسينات إلزامية في ممارسات التعاقد بين المزارعين والقائمين بعمليات التجهيز. ضمان المنافسة في أسواق الإنتاج، وتمكين السلطات من مواكبة الاقتصاد الرقمي ومن الموارد أيضاً. الموارد مهمة جداً. ففي الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، تبلغ الموازنة المجمّعة لهيئة التجارة الفيدرالية وقسم مكافحة الاحتكار بوزارة العدل نحو نصف ما كانت عليه منذ أربعة عقود نسبة إلى الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان الأخرى، قد يلزم توجيه استثمارات لتحقيق مزيد من التقدم في تعزيز الخبرة الفنية في قطاعات بعينها في خضم التغيّر التكنولوجي السريع. وقد أعلنت المملكة المتحدة أخيراً عن إنشاء «وحدة الأسواق الرقمية» التي ستضطلع بمسؤولية ضبط سلوك المنصات المهيمنة، مثل «غوغل» و«فيسبوك.«
في هذا السياق تدعو غورغييفا وزملاؤها صنّاع السياسات إلى الحيلولة دون ارتفاع حادّ جديد في القوة السوقية يعطّل التعافي، «فالأزمة ستعيد تشكيل اقتصاداتنا من خلال تحوّلات هيكلية عميقة يُتوقع أن تحفّز موجة من الشركات الشابة العالية النمو على الابتكار وخلق وظائف عالية الجودة. وهي تستحق بيئة تحقّق لها المنافسة على قدم المساواة وتتيح لها فرصة عادلة للنجاح. ومن المهم أيضاً وجود دعم أوسع نطاقاً من السياسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ إن كثيراً من الشركات الصغيرة لم تتمكن من الاستفادة من البرامج الحكومية المصمّمة لمساعدة الشركات على الوصول إلى التمويل أثناء الجائحة.

*عن مدوّنة البنك الدولي بتصرّف

يثير هذا الأمر التساؤلات عن احتمالات تعافي الاقتصاد من أزمة كورونا التي قوّضت قدرة الشركات الواعدة على الانطلاق مجدّداً. بمعنى آخر، أدّت الجائحة إلى «زيادة في القوّة السوقية»، وشهدنا في الفترة الأخيرة «دلائل متنامية في كثير من الصناعات على أن القوّة السوقية أصبحت راسخة الجذور في ظل غياب أيّ منافسين أقوياء للشركات المهيمنة.«
على أي حال، يعتقد معدّو التقرير أن هناك اتجاهاً عاماً نحو تراجُع ديناميكية الأعمال. هناك مؤسسات صناعية تعجز عن الانطلاق خارج سوقها المحلية. وهناك مؤسّسات تجارة تجزئة تضرّرت من أسعار منافس كبير يعمد إلى البيع بأقل من سعر الكلفة مؤقتاً حتى يمنع المشروعات الجديدة من دخول السوق... كل ذلك يُعدّ من وجهة نظر غورغييفا وزملائها، «فرصاً ضائعة في ما يتعلق بالنموّ وخلق الوظائف وزيادة المداخيل»، لا بل أكثر من ذلك، هم يستندون إلى أبحاث معدّة في الصندوق، تشير إلى سيطرة بعض الشركات على الأجور في أسواق العمل فتدفع للعاملين أقلّ مما تبرّره إنتاجيتهم الحديّة.
لكن إلى جانب كورونا، هناك عوامل متعلقة بصفقات الدمج والاستحواذ، ولا سيما التي تنفذها المؤسسات المهيمنة على الأسواق. صحيح أن صفقات الدمج والاستحواذ قد تحقّق وفراً في الكلفة ومنتجات أفضل، لكن لديها سمة تعطيل أو إضعاف الابتكار وترفع مداخيل الشركة مقابل خدماتها. هذا الأمر مثير للقلق، «تشير أبحاثنا إلى أن صفقات الدمج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات المهيمنة تسهم في تراجع ديناميكية الأعمال على مستوى الصناعة بوجه عام. هذا الأمر يبعث على القلق البالغ في عالم يتّسم بانخفاض نمو الإنتاجية.«
إذاً، كيف تجب مواجهة هذه المشكلة؟ في هذا المجال، تقدّم غورغييفا وزملاؤها حلولاً مختلفة منها؛ أن تكون هناك معايير أشمل للرقابة «فعلى سبيل المثال،

طبّقت ألمانيا والنمسا أخيراً حدوداً تقوم على سعر الصفقة، بالإضافة إلى الحدود القائمة على حجم أعمال الكيان المعني». كذلك يجب على السلطات المعنية اللجوء إلى أساليب «أنشط» في تطبيق قواعد الحظر على إساءة استخدام المراكز المهيمنة، كأن تلجأ إلى التحريات السوقية التي أدّت في عام ٢٠١٨ في أستراليا بخصوص صناعة منتجات الألبان، مثلاً، إلى فرض تحسينات إلزامية في ممارسات التعاقد بين المزارعين والقائمين بعمليات التجهيز. ضمان المنافسة في أسواق الإنتاج، وتمكين السلطات من مواكبة الاقتصاد الرقمي ومن الموارد أيضاً. الموارد مهمة جداً. ففي الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، تبلغ الموازنة المجمّعة لهيئة التجارة الفيدرالية وقسم مكافحة الاحتكار بوزارة العدل نحو نصف ما كانت عليه منذ أربعة عقود نسبة إلى الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان الأخرى، قد يلزم توجيه استثمارات لتحقيق مزيد من التقدم في تعزيز الخبرة الفنية في قطاعات بعينها في خضم التغيّر التكنولوجي السريع. وقد أعلنت المملكة المتحدة أخيراً عن إنشاء «وحدة الأسواق الرقمية» التي ستضطلع بمسؤولية ضبط سلوك المنصات المهيمنة، مثل «غوغل» و«فيسبوك.«
في هذا السياق تدعو غورغييفا وزملاؤها صنّاع السياسات إلى الحيلولة دون ارتفاع حادّ جديد في القوة السوقية يعطّل التعافي، «فالأزمة ستعيد تشكيل اقتصاداتنا من خلال تحوّلات هيكلية عميقة يُتوقع أن تحفّز موجة من الشركات الشابة العالية النمو على الابتكار وخلق وظائف عالية الجودة. وهي تستحق بيئة تحقّق لها المنافسة على قدم المساواة وتتيح لها فرصة عادلة للنجاح. ومن المهم أيضاً وجود دعم أوسع نطاقاً من السياسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ إن كثيراً من الشركات الصغيرة لم تتمكن من الاستفادة من البرامج الحكومية المصمّمة لمساعدة الشركات على الوصول إلى التمويل أثناء الجائحة.

*عن مدوّنة البنك الدولي بتصرّف